



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 26 شباط/ فبراير، 2020

# دور المجمع الانتخابي في انتخاب الرئيس الأميركي

وحدة الدراسات السياسية

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1	مقدمة
1	الانتخابات الرئاسية عن طريق المجمع الانتخابي
3	الأصول الفلسفية والسياسية للمجمع الانتخابي
5	المجمع الانتخابي ومشكلات الديمقراطية

## مقدمة

يسود اعتقاد أن الولايات المتحدة الأميركية جمهورية ديمقراطية، يحمي دستورها حق الفرد في اختيار ممثليه، من الدائرة والمقاطعة المحلية حتى أعلى منصب وطني. ولكن عملية انتخاب الرئيس تنحرف جذرياً عن المبدأ الديمقراطي الأساسي المتمثل في إجراء انتخابات مباشرة لصالح مسار تدريجي غير مباشر. فهذه العملية المؤلفة من مرحلتين تسلب النظام السياسي الأميركي، جزئياً على الأقل، تلك الميزة الأساسية للتمثيل الديمقراطي، وهي الانتخابات المباشرة. وفي الواقع، كأن جمهور الناخبين العام في حاجة إلى وسيط ليعبر عن رأيه الحقيقي في الشخص الذي يقود البلاد، مدة أربع سنوات عادةً، تُجدد في كثير من الأحيان أربع سنوات أخرى.

## الانتخابات الرئاسية عن طريق المجمع الانتخابي

تنص المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة على انتخاب الرئيس الأميركي<sup>(1)</sup>. ويُنتخب رئيس ونائب رئيس كل أربع سنوات، وفقاً لعملية أقرها في البداية المؤتمر الدستوري في عام 1787، وقد عُدلت لاحقاً في التعديل 12 للدستور الذي أقر في عام 1804<sup>(2)</sup>. ويسمح التعديل 22 للدستور<sup>(3)</sup>، الذي أقره الكونغرس في عام 1947، والذي قامت الولايات المتحدة بتصديقه في عام 1952، للرئيس بالترشح دورتين فقط، مجموعهما ثماني سنوات. وفي حال شغور منصب الرئاسة لأي سبب من الأسباب (وفاة، أو عجز، أو استقالة، أو عزل، أو إقالة)، يتولى الرئاسة نائب الرئيس حتى نهاية ولايته. وينتمي الرئيس ونائبه، عادةً، إلى الحزب السياسي نفسه، حتى لا يحدث تغيير جذري في سياسة الإدارة العامة. ولكن في الواقع، حاول نواب الرئيس الذين أصبحوا رؤساء أن يرسموا مسار سياسات خاصاً بهم مع الالتزام بالتوجه العام للحزب.

إذا تولى نائب الرئيس منصبه وأنهى فترة ولاية الرئيس السابق، يمكنه الترشح مرةً أخرى للمنصب؛ مرةً واحدة إذا تولى المنصب قبل منتصف فترة ولاية الرئيس السابق، ومرتين إذا تولاها بعده. ومثال ذلك الرئيس ليندون جونسون (الرئيس السادس والثلاثون، 1963-1969) الذي تولى المنصب في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 بعد اغتيال الرئيس جون كينيدي. وقد بدأ جونسون ولايته نائباً للرئيس كينيدي في 20 كانون الثاني/يناير 1961. وبحلول 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1963، كان كينيدي قد أمضى أكثر من نصف فترة ولايته التي كانت ستنتهي في 20 كانون الثاني/يناير 1965. ترشح جونسون للرئاسة في عام 1964، وفاز، وظل في منصبه حتى 20 كانون الثاني/يناير 1968. وفي عام 1968، مع اشتداد موسم الانتخابات الرئاسية، ألغى طوعاً ترشحه لولاية رئاسية أخرى، وحصل سباق رئاسي في تشرين الثاني/نوفمبر 1968 بين الجمهوري ريتشارد نيكسون والديمقراطي هيوبريت همفري فاز به نيكسون الذي استقال من منصبه في عام 1974 بعد فضيحة ووترغيت.

في يوم الانتخابات، الذي عادةً ما يكون أول يوم الثلاثاء من تشرين الثاني/نوفمبر، يدلي الناخبون المؤهلون (جميع المواطنين ذكوراً وإناً ممن أتموا ثمانية عشر عاماً وفقاً للتعديل 26 المتعلق بالدستور الذي أقره الكونغرس وقامت الولايات بتصديقه في عام 1971) بأصواتهم للمرشحين المتنافسين على منصب الرئيس

1 "Article II," The Constitution of the United States, the Bill of Rights and All Amendments, accessed on 30/8/2019, at: <https://bit.ly/2KUotXq>

2 Sanford Levinson, "Common Interpretation: The 12th Amendment," The National Constitution Center, 14/12/2016, accessed on 30/8/2019, at: <https://bit.ly/2n1Nxf>

3 "22nd Amendment, Two-Term Limit on Presidency," The National Constitution Center, accessed on 18/8/2019, at: <https://bit.ly/2e0H3vf>

ونائب الرئيس<sup>(4)</sup>. ويجري فرز الأصوات على مستوى الولاية، وليس على المستوى الوطني؛ ما يجعل هدف الفوز في الولايات الفردية هو الشاغل الأساسي للمرشحين، وهي في الحقيقة عملية تعطي الفائز كل شيء. فعلى سبيل المثال، لو افترضنا أن عدد الأصوات المدلى بها في الولاية هو 100 صوت، فإن الفائز في تلك الولاية هو الشخص الذي يحصل على أغلبية مجموع الأصوات أو الأكثرية. وإذا تنافس مرشحان، فإن الأغلبية هي 51 صوتاً. وإذا تنافس أكثر من مرشحين، يكون الفائز هو صاحب أكبر عدد من الأصوات.

وفي ليلة الانتخابات، تفرز كل ولاية أصواتها. والفائز هو الشخص الذي يحصل على أغلبية/أكثرية إجمالي عدد أصوات الناخبين في الولاية. ويمنح الفوز بهذه الأغلبية/الأكثرية المرشح جميع أصوات الولاية في المجمع الانتخابي، المسؤول عن الانتخاب المباشر للرئيس ونائب الرئيس، وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من الدستور. وعدد الناخبين في الولاية هو مجموع عدد ممثليها في مجلس النواب، إضافة إلى نائبيها في مجلس الشيوخ؛ أي عضوين لكل ولاية. ولا توجد ولاية لديها أقل من ثلاثة أصوات انتخابية (يمثل عن مجلس النواب، وممثلان من أعضاء مجلس الشيوخ). وتعد ولاية كاليفورنيا الأكبر أهمية لأنها تضم أكبر عدد من الناخبين (53 عضواً في مجلس النواب، وعضوان في مجلس الشيوخ)؛ كونها أكثر الولايات الخمسين سكاناً (يمثل عضو مجلس الشيوخ الولاية بأكملها، بينما يمثل عضو مجلس النواب نحو 710 آلاف نسمة في دائرة انتخابية وفقاً لتعداد الولايات المتحدة عام 2010<sup>(5)</sup>، ولكن يجب أن يكون للولاية ممثل واحد على الأقل مهما كان عدد سكانها). ويكون لدى سبع ولايات ثلاثة ناخبين فقط (ألاسكا، وديلاوير، ومونتانا، وداكوتا الشمالية، وداكوتا الجنوبية، وفيرمونت، ووايومنغ)<sup>(6)</sup>.

يبلغ العدد الإجمالي للناخبين في المجمع الانتخابي 538 ناخباً (535 من الولايات وثلاثة ناخبين من مقاطعة كولومبيا؛ العاصمة واشنطن دي سي)<sup>(7)</sup>. ويتطلب الفوز بالرئاسة 270 صوتاً انتخابياً على الأقل، أي نصف مجموع الأصوات زائداً صوتاً واحداً. ولا يعلن الرئيس فائزاً مؤقتاً في ليلة الانتخابات إذا حصل على أغلبية أصوات الناخبين في جميع أنحاء البلاد، بل إذا حصل على 270 صوتاً على الأقل من أصوات المجمع الانتخابي من الولايات التي يفوز بها. ولكن يبقى إعلان الفائز في ليلة الانتخابات غير رسمي إلى حين اجتماع ناخبي المجمع بعد الانتخابات في ولاياتهم (في يوم محدد مسبقاً لجميع الولايات) وإدلائهم بأصواتهم لمنصب الرئيس. ومن المفترض أن يصوت عضو المجمع الانتخابي للمرشح الذي فاز بأغلبية الأصوات الشعبية في ولايته. غير أن هذه القاعدة خُرقَت في مناسبات عدة كان آخرها في عام 2016<sup>(8)</sup>، كما هو موضح في الجدول التالي:

4 "26th Amendment: Right to Vote at Age 18," The National Constitution Center, accessed on 31/8/2019, at: <https://bit.ly/2dNDxYa>

5 Kristin D. Burnett, "Congressional Apportionment: 2010 Census Brief," US Department of Commerce, United States Census Bureau, November 2011, p. 1, accessed on 31/8/2019, at: <https://bit.ly/1YWQGKN>

6 Ibid., p. 2.

7 لا تتمتع واشنطن العاصمة بوضع الولاية، لكن التعديل 23 بشأن الدستور، الذي أقر عام 1960 وتمّ تصديقه في عام 1961، منحها ثلاثة أصوات في المجمع الانتخابي، كأى ولاية صغيرة أخرى في الاتحاد تماماً. يُنظر: "23rd Amendment: Presidential Vote for D.C." The National Constitution Center, accessed on 31/8/2019, at: <https://bit.ly/2edoaEd>

8 Trip Gabriel, "Electoral College Members Can Defy Voters' Wished, Court Says," *The New York Times*, 22/8/2019, accessed on 31/8/2019, at: <https://nyti.ms/2TXQW0d>

## توزيع أصوات المجمع الانتخابي بحسب الولايات

الولاية	الأصوات	الولاية	الأصوات	الولاية	الأصوات	الولاية	الأصوات
ألاباما	9	إلينوي	20	مونتانا	3	رود آيلاند	4
ألاسكا	3	إنديانا	11	نبراسكا	5	كارولينا الجنوبية	9
أريزونا	11	أيوا	6	نيفادا	6	داكوتا الجنوبية	3
أركنساس	6	كانساس	6	نيو هامبشاير	4	تينيسي	11
كاليفورنيا	55	كنتاكي	8	نيو جيرسي	14	تكساس	38
كولورادو	9	لوزيانا	8	نيو مكسيكو	5	يوتا	6
كونيتيكت	7	مين	4	نيويورك	29	فيرمونت	3
ديلاوير	3	ماريلاند	10	كارولينا الشمالية	15	فرجينيا	13
واشنطن دي سي	3	ماساتشوستس	11	داكوتا الشمالية	3	واشنطن	12
فلوريدا	29	ميشيغان	16	أوهايو	18	فرجينيا الغربية	5
جورجيا	16	مينيسوتا	10	أوكلاهوما	7	ويسكونسن	10
هاواي	4	ميسيسيبي	6	أوريغون	7	وايومنغ	3
آيдахو	4	ميسوري	10	بنسلفانيا	20	المجموع	538

المصدر:

“Distribution of Electoral Votes,” The National Archives and Records Administration (NARA), 122010/10/, accessed on 252019/9/, at: <https://bit.ly/2h6zTZ5>

## الأصول الفلسفية والسياسية للمجمع الانتخابي

استندت الجمهورية الأميركية، التي ورثت الإمبراطورية البريطانية، ضمن ما يسمى «العالم الجديد»، إلى الأسس التي قامت عليها العلاقات الزراعية المتقدمة والثورة الصناعية الصاعدة في الغرب. وكان من بين المؤسسين الذين ناقشوا الأنظمة السياسية والاقتصادية للدولة الجديدة مزارعون أثرياء لديهم عبيد، وصناعيون صاعدون، وأرستقراطيون أقوياء، ومصرفيون يعتمدون على سلطة ثروتهم. تأثر بعضهم وغيرهم ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الصاعدة تأثراً بالغاً بالمشقّفين والكتاب الفرنسيين الذين يكتبون عن مبادئ الحرية والمساواة والإخاء ضد الطبقات السياسية والأرستقراطية الراسخة. ولذلك كان من المحتم

أن تتباين أفكارهم إزاء كيفية استبدال الحكم الملكي البريطاني بمعتقدات جمهورية تعتمد على موافقة المحكومين، أي الانتخاب الديمقراطي، لكنها تسمح بتطور رأسمالي غير مقيد.

والجدير بالذكر أن هذا النظام الديمقراطي شهد اتجاهين؛ إذ رأى الاتجاه الأول، الذي يمثله بصفة عامة جيمس ماديسون وألكسندر هاملتون، أن الديمقراطية لا يمكن أن يمارسها عامة الناس، بدعوى أن العديد من الأميركيين غير المتعلمين وأصحاب الأراضي الصغيرة لا يفهمون بالضرورة مبادئ الحكم الديمقراطي<sup>(9)</sup>. وقد كان الكثير من الأميركيين الأوائل أميين، يعتمدون في أخبارهم وأفكارهم على معلومات عامة وأحياناً غوغائية، وعلى حكم موروثه وتقاليد قديمة قد لا تكون مناسبة لمواطنة متقدمة وحديثة. كان ماديسون وهاملتون يخشيان أن يؤدي ذلك إلى تخريب النظام؛ لأنهما لم يفهما أهمية قاعدة توافق الآراء بموجب مبادئ القانون والنظام. ولذلك بشراً بأهمية إبقاء السلطة السياسية في أيدي المثقفين والأغنياء والمتمرسين.

فضّل ماديسون وهاملتون نظاماً تحكمه أقلية مسؤولة تعرف كيف تدير شؤون الحكم، وتخطط للتنمية المستقبلية، وتنتخب قادة صالحين. وبعبارة أخرى، أرادا محاكاة نظام الحكم البريطاني، لما كان يسمح لفئات معينة فقط بالتصويت لمجلس العموم، ولم يكن فيه اقتراع عام. كانا يأملان أن يُقام نظام مماثل للتمثيل الديمقراطي، مع شكل حكم جمهوري.

أما الاتجاه الثاني، فقد مثله أساساً توماس جيفرسون الذي أراد أن يدافع عن مصالح المواطن والمزارع العادي ومالك الأرض الصغير. كان يعتقد أن حكم الأغلبية هو أفضل تعبير عن إرادة الشعب، وأن هذا الحكم ينبغي أن يمارس في الانتخابات<sup>(10)</sup>. ومن اللافت للانتباه أن أي اتجاه من الاتجاهين لم يُعر اهتماماً للعبودية، أو العبيد الذين جرى استيرادهم من أفريقيا منذ الاستيطان في أميركتين، والذين تركوا لهذا المصير، حتى أقر الكونغرس التعديل 13 وقامت الولايات بتصديقه عام 1865<sup>(11)</sup>. وفي الواقع، عند تأسيس الجمهورية، كان هناك مئات الآلاف من العبيد، وكان العديد من مؤسسي الولايات المتحدة من مالكي العبيد، وقد أثروا مستغلين عمل هؤلاء العبيد، خاصة في الزراعة<sup>(12)</sup>.

وهكذا أصبح النقاش في المؤتمر الدستوري بين فكرتين للتمثيل استلزمنا حلاً وسطاً. كانت الفكرة الأولى فكرة ماديسون وهاملتون ومؤيديهما الذين أرادوا قَصْر حق التصويت على الأميركيين الأغنياء والمتعلمين. وكانت الثانية فكرة جيفرسون (وهو من كتب إعلان الاستقلال) الذي أراد الاقتراع العام والمشاركة الشعبية في السياسة<sup>(13)</sup>. وبذلك أصبح المجمع الانتخابي يمثل تسوية ضرورية تنقذ المتنافسين من خلاف بشأن ميثاق الدولة الجديدة. وقد أدرجوها في المادة الثانية من الدستور التي تتناول الفرع التنفيذي للحكم. وباعتماد التسوية، أقروا الاقتراع العام ضمن كل ولاية لمن بلغوا من العمر 21 عاماً فأكثر (حتى إقرار التعديل 26 لعام 1971)، ولكنهم سمحوا لهم بالتصويت لممثلين (أعضاء المجمع الانتخابي) يجتمعون لاحقاً لاختيار الرئيس فعلياً.

اقترن هذا التمييز الفلسفي بين مؤسسي الجمهورية الجديدة بمشكلة سياسية تعيّن معالجتها، وإلا لما كان في الإمكان التوصل إلى اتفاق على الدستور. كان من بين أول 13 مستعمرة أرسلت ممثلين إلى المؤتمر الدستوري مستعمراً صغيرة تضم عدداً صغيراً من السكان (مثل ديلاوير، وكونيتيكت، ونيو جيرسي، ونيو هامبشاير)، ولكن نخبها لم تشأ أن يجري تجاهل مصالحها في هذه المستعمرات، ولم ترغب في الانضمام إلى

9 Jeffrey Rosen, "America is Living James Madison's Nightmare," *The Atlantic* (October 2018), accessed on 30/8/2019, at: <https://bit.ly/2NBJw21>

10 "Jeffersonian Ideology," U.S. History: Pre-Columbian to the New Millennium, accessed on 1/9/2019, at: <https://bit.ly/2jR7nxE>

11 "13th Amendment: Abolition of Slavery," The National Constitution Center, accessed on 31/8/2019, at: <https://bit.ly/2mqvhhR>

12 "The Constitution and Slavery," Constitutional Rights Foundation, accessed on 31/8/2019, at: <https://bit.ly/2NHwTSE>

13 حالت عوائق أخرى دون تحقيق تصويت شعبي كامل؛ كالافتقار إلى وسائل نقل سهلة، ونشتت السكان، وعدم توافر قدرات كافية لفرز الأصوات، والامية، وأمر أخرى.

مستعمرات أخرى أكبر. لقد أرادوا إدراج أحكام محددة في الميثاق الجديد تحافظ على تمثيلهم وممتلكاتهم ومصالحهم. وكانوا يخشون أن تعتمد أي هيئة تمثيلية من مجلس واحد، على أساس حجم السكان، إلى الاستهانة بهم. وهكذا اقترح ممثل ولاية كونيتيكت في المؤتمر، روجر شيرمان، «تسوية عظيمة»، أقرت وحافظت على مصالح الولايات الصغيرة في مواجهة الولايات الكبيرة، وكرست تأثيرها المستقبلي في التطور السياسي للبلاد؛ فقد سمح لجمعية الولايات بعضوي مجلس شيوخ في الكونغرس (بدلاً من هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس نواب واحد اقترحتها فرجينيا). ومنح إنشاء مجلس الشيوخ الولايات الصغيرة تأثيراً في انتخاب الرئيس وفي المسائل التشريعية والمداوات؛ لأن مجلس الشيوخ يتمتع بصلاحيات تشريعية متساوية<sup>(14)</sup>. ثم إنه لا يمكن انتخاب أي رئيس مع تجاهل الولايات الصغيرة، كما لا يمكن سنّ تشريع من دون مشاركة ممثليها في مجلس الشيوخ في النقاش والتصويت على أحكامه.

## المجمع الانتخابي ومشكلات الديمقراطية

تعدّ هذه التسوية المبكرة التي تتيح للولايات الصغيرة ممارسة تأثير بالغ في الصلاحيات والامتيازات التنفيذية والتشريعية محور أزمة الديمقراطية الأميركية اليوم. فالمجمع الانتخابي وتكوينه يحرمان هذه الديمقراطية (والممارسة الديمقراطية عموماً) من مبدئها الأساسي في الانتخابات الرئاسية، وهو حكم الأغلبية. وكيفما كانت مبررات هذا الظلم، المتمثل في تمثيل الولايات الصغيرة وضمان حقوقها ومصالحها، فهي تسخر مما يعتبره العالم نموذجاً للحكم التمثيلي. وبالفعل، على الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين ألاّ تدّعن لمخاوف أصحاب الأيديولوجيا والسياسيين والمصالح المالية، التي سيطرت على الولايات الصغيرة في القرن الثامن عشر.

في الواقع، فاز أربعة رؤساء أميركيين منذ تأسيس الجمهورية المستقلة بمنصبهم من دون أن يفوزوا بالتصويت الشعبي، وهم: رذرفورد هايز في عام 1876، وبنجامين هاريسون في عام 1888، وجورج بوش الابن في عام 2000، ودونالد ترامب في عام 2016<sup>(15)</sup>. ففي عام 2000، تحصّل جورج بوش الابن الجمهوري على أصوات أقل من منافسه الديمقراطي آل غور بفارق 540 ألف صوت، لكنه تقدم عليه بصوتين في المجمع الانتخابي (271 صوتاً من أصل 538 صوتاً)<sup>(16)</sup>. توقفت تلك الانتخابات على نتيجة التصويت الشعبي في ولاية فلوريدا التي كان لها في ذلك الوقت 25 صوتاً في المجمع الانتخابي. وبعد معركة محمومة في المحاكم، قررت المحكمة العليا في الولايات المتحدة إيقاف فرز الأصوات في فلوريدا تماماً، بعد أن تقدّم بوش الابن على منافسه بـ 537 صوتاً.

وفي انتخابات عام 2016، فازت هيلاري كلينتون الديمقراطية بالتصويت الشعبي، بفارق بلغ زهاء 3 ملايين صوت، لكن ترامب الجمهوري تقدم عليها بهامش أكبر في المجمع الانتخابي من الهامش الذي حازه بوش في عام 2000، بحصوله على 306 أصوات<sup>(17)</sup>. وقد وُلد حدوث ذلك مرتين بفارق زمني أقل من عشرين عامًا شعوراً بالتهميش لدى شرائح كبيرة من السكان في الولايات التي كانت فيها هوامش كلينتون في التصويت الشعبي أعلى بكثير. وشعر الناخبون الذين اختاروا كلينتون في الولايات التي فاز بها ترامب بخيبة أمل. ومن الواضح أنّ أولئك الذين صوتوا لصالح ترامب، رغم فوزه بالرئاسة، في الولايات التي صوتت لصالح كلينتون قد حرموا من حقوقهم ولم تُحدث أصواتهم أي فرق في النتيجة النهائية.

14 Amanda Onion, "How the Great Compromise and the Electoral College Affect Politics Today," History, 21/3/2019, accessed on 1/9/2019, at: <https://bit.ly/2HLwP7>

15 Benjamin Elisha Sawe, "U.S. Presidents Who Won Without the Popular Vote," WorldAtlas, 2/4/2019, accessed on 1/9/2019 at: <https://bit.ly/2TYDR6H>

16 Andrew Glass, "Bush Declared Electoral Victor Over Gore, Dec. 12, 2000," Politico, 12/12/2018, accessed on 1/9/2019, at: <https://politi.co/2lVRNYP>

17 Benjamin Kentish, "Donald Trump Has Lost Popular Vote by a Larger Margin than Any US President," The Independent, 12/12/2016, accessed on 1/9/2019, at: <https://bit.ly/2FDr0Ro>



في الوقت الحالي، تتوجس السياسة الأميركية من احتمال التوصل إلى نتيجة مماثلة، على نحوٍ يمنح ترامب فترة ولاية أخرى من دون أن يفوز بالتصويت الشعبي. ويتوقع كثيرون أن تجري انتخابات عام 2020 وفق معادلة أغلبية المجمع الانتخابي، بدلاً من أغلبية الأصوات الشعبية. ولكن ما دام المناخ السياسي مستقرباً بين جمهوريين وديمقراطيين، وما دام الرئيس ترامب يواصل استخدام خطابه الباعث على الفرقة بشأن العرق والهجرة وضبط السلاح وأمور أخرى، فإنه من الصعب أن نرى كيف يمكنه السعي ليحصل على أغلبية الأصوات الشعبية من الأميركيين. وبدلاً من ذلك، أصبح من الواضح أنه يعتمد على هذا الاستقطاب لكي يبقى على الأقل تلك الولايات التي صوتت لصالحه في عام 2016 في صفه، إن لم يضيف بعضاً من الولايات التي فازت بها كلينتون بفارق ضئيل.

تُساق حالياً حجج عديدة لاستمرار العمل بنظام المجمع الانتخابي باعتباره العامل الحاسم في اختيار الرئيس. ويستخدم داعمو هذا النظام أساساً حجة حق الولايات الصغيرة في التأثير في العملية السياسية بوصفها مبرراً أساسياً. كما يشيرون إلى الفجوة بين المدن والأرياف، قائلين إن مراكز المدن تجتذب عدداً أكبر من السكان، ومن ثم تتمتع بمزيد من التمثيل في الحكم. علاوة على ذلك، يزعمون أن هناك ميلاً نحو المناطق الساحلية (شرقاً وغرباً) مقارنةً بالريف والمناطق النائية. ومن الأمثلة الحديثة الدالة على الدفاع عن المجمع الانتخابي افتتاحية نشرها الكاتب المحافظ والمؤثر في الرأي العام، جورج ويل، في صحيفة **ذي واشنطن بوست**<sup>(18)</sup>. فبعد أن وصف حركة تعديل الدستور لإلغاء المجمع الانتخابي، المعروفة باسم التصويت الوطني الشعبي NPV، بأنها «وسيلة تحايل»، قال إن القضية هي مسألة سياسية أكثر من أي شيء آخر، لأنه لو فاز الديمقراطيون في عامي 2000 و2016، لما دعوا إلى تغيير القواعد.

وعلى الجانب الآخر، هناك من يرى أن المجمع الانتخابي هو معقل القوة المتميزة للأميركيين البيض. وعموماً، فإن الولايات الصغيرة في الولايات المتحدة اليوم هي في معظمها ولايات جمهورية، تسكنها أغلبية عظمى من البشرة البيضاء والمحافظين، وعموماً من المسيحيين الإنجيليين الذين دعموا الحزب الجمهوري طوال عقود، وأدوا دوراً مهماً في اختيار ترامب في عام 2016. وبما أن ترامب يعزز الاستقطاب الاجتماعي في المجتمع الأميركي، فإنهم يواصلون دعمه بهوامش كبيرة، بغض النظر عن إخفاقاته المعنوية أو السياسية أو الاقتصادية. فهم يعتبرون أنه الشخص الذي يدافع عن القيم القديمة الموروثة من زمن أميركا البيضاء، وأنه يستخدم مكتبته لتمرير القوانين وتعيين القضاة الذين ينتمون إلى التوجه العقائدي نفسه. ونتيجةً لذلك، فإن أولئك الذين يطالبون بإلغاء التصويت الشعبي أهمية أكبر، وعلى الأقل جزئياً من نفوذ المجمع الانتخابي، يمثلون - عموماً - أفكاراً ليبرالية، وينتمون إلى مجتمعات مختلطة تتمتع بتأثير وجذب أكبر في المراكز الحضرية، على امتداد السواحل الشرقية والغربية للولايات المتحدة.

وخير تمثيل لهذا الاتجاه الثاني مقال افتتاحي لهيئة تحرير **ذي نيويورك تايمز** يؤكد أن ثمة حاجة إلى تدابير علاجية جديّة لمشكلات الديمقراطية التي يسببها المجمع الانتخابي<sup>(19)</sup>. ويوصي المقال بإلغاء هذا المجتمع تماماً ما لم تتحقق هذه التدابير. واعتبر إي جي ديون جونيور بصفة صريحة، وهو صحفي في صحيفة **ذي واشنطن بوست**، رداً على دفاع جورج ويل عن المجمع الانتخابي، أن مناصري المجمع يرغبون في الحفاظ على هيمنة البيض على السياسة الأميركية عبر جعل العملية السياسية تعمل مثل «الكازينو»، وقال: «إذا ضغطت الأرقام الصحيحة بدقة في بعض الأماكن، فستكون الفائز»<sup>(20)</sup>. تجدر الإشارة إلى أن ترامب فاز بالرئاسة في عام 2016 بفارق ضئيل جداً في ثلاث ولايات (ميشيغان، وويسكونسن، وبنسلفانيا)، حيث تفوّق على كلينتون بمجموع 107 آلاف صوت. ولكن لدى هذه الولايات 46 صوتاً في المجمع الانتخابي، وقد أحرز أغلبيةً فيه<sup>(21)</sup>.

18 George Will, "The Electoral College Is Here to Stay," *The Washington Post*, 28/8/2019, accessed on 29/8/2019, at: <https://bit.ly/2ZwmlTf>

19 "Fix the Electoral College - or Scrap It," *The New York Times*, 30/8/2019, accessed on 30/8/2019, at: <https://nyti.ms/2L8DWIt>

20 E. J. Dionne Jr., "The Electoral College Is in Trouble," *The Washington Post*, 28/8/2019, accessed on 29/8/2019, at: <https://bit.ly/32ciOAU>

21 Tim Meko, Denise Lu & Lazaro Gamio, "How Trump won the presidency with razor-thin margins in swing states," *The Washington Post*, 11/11/2016, accessed on 3/9/2019, at: <https://wapo.st/2flaxwO>

ومن المرجح أن يستمر الجدل بشأن المجمع الانتخابي في الولايات المتحدة في المستقبل المنظور. وعلى غرار العديد من المؤسسات القديمة الأخرى، سيكون من الصعب - ولكن ليس من المستحيل - إلغاؤه. وعلى سبيل المثال، لم يعتقد كثيرون أنه يمكن إلغاء العبودية في منتصف القرن التاسع عشر. لكن هذا الأمر قد حدث، والكونغرس والولايات جعلاً ذلك ممكناً. والأمر المؤكد، مع التغييرات الأساسية التي تحدث في التكوين الاجتماعي الأميركي نحو مزيد من التنوع، ومن خلال الطريقة التي ينظر بها الأميركيون إلى الديمقراطية، أنه سيصبح من الصعب الدفاع عن المجمع الانتخابي بمرور الوقت. علاوةً على ذلك، إذا فاز ترامب بفترة أخرى بالطريقة نفسها من دون الحصول على أغلبية الأصوات الشعبية، فمن المرجح أن يصبح هدف التخلص من مؤسسة قديمة أخرى أسهل، بل أسرع أيضاً.